الإشكال في اعتبار الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية

الدكتور/ علي محمد المدني (*)

تمر اللغة المنطوقة بسلسلة من العمليات المعقدة القائمة على خلفيات كثيرة ظاهرة وخفية، ومرتبطة بعوامل ثقافية واجتماعية ونفسية، ومقيدة بقدرات خاصة في مستوى الأداء الصوتي، ومستوى القواعد النحوية والصرفية والمستوى الدلالي– ولا سيما حصيلة المتكلم المعجمية– والمستوى البلاغي، وبخاصة المعاني الصريحة والمعاني المجازية، وغير ذلك من المؤثرات والقدرات الكثيرة التي قد يؤدي الخلل أو النقص في شيء منها إلى الغموض في التركيب الذي ينتهي إلى الإشكال في فهم المعنى. وما الكلام الذي نسمعه أو نقرؤه إلا خلاصة لهذه السلسلة من العمليات المعقدة.

وقد جاءت القواعد النحوية لتحقيق عدة أهداف، منها هدفان مهمان:

أولهما: رفع العجمة عن الألسن بالإعراب.

وثانيهما: رفع الغموض عن التراكيب بإبانة مواضع اللبس شكلا ومضمونا.

وبالرغم من الجهود العظيمة التي بذلها النحاة في خدمة هذين الهدفين، فالتركيب في الجملة العربية لم يسلم من بعض الغموض في مواضع محددة نص عليها النحاة في كتبهم (1) محددين ضوابط عرف بعضها بـ (نحو الخروج عن النحو"، وكانوا يبتغون من وراء ذلك رفع اللبس عن ذهن المتلقي، ومن هذه الضوابط: 1– رفع اللبس بالإفادة من الحرف زيادة أو حذفا من غير تعويض أو بتعويض:

فمن الزيادة ما جاء في باب التمييز حيث زيدت (من) للتفريق بين التمييز والحال، في نحو قولهم: (الله دره من فارس). قال ابن يعيش:

" هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا ـ (مِن) لتخلصه للتمييز" (2)، " لأنك لو قلت: الله دره فارسا) صح أن تعنى في هذه الحال، " فلما كان قد يقع فيه ليس مشتبهين فصل بينهما بدخول (من)" (3).

ومن الحذف– بدون تعويض– جواز حذف (لا) النافية قبل مضارع غير مؤكد، بالنون، كما في قوله تعالى: } قالوا: تالله تفتؤ ذكر يوسف {، (4)) أي لا تفتأ. وقد ساغ هذا الحذف "للعلم بأن الإثبات غير مراد، لأنه لو كان مرادا لجيء باللام والنون، بخلاف المؤكد بها، لأنه يلتبس حينئذ بالمثبت" (5)

ومما جاء في منع اللبس عن طريق حذف حرف مع التعويض جواز حذف ياء المتكلم وتعويض التاء منها في نحو(يا أبتِ)و(يا أُمَّت،)،أي(يا أبي)و (يا أمي).

قال ابن يعيش: "ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه، ولو قلت في يا خالي ويا عمي: (يا خالت) و (يا عمت) لم يجز، لأنه كان يلتبس بالمؤنث، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ". (6)

وتعليل ابن يعيش لدخول التاء على (يا أبي) بأنه للمبالغة،تعليل عجيب،فأين المبالغة في(يا أبت)؟!

2– رفع اللبس بالاعتماد على الرتبة، ومنه وجوب تقديم الفاعل على المفعول إن خيف اللبس،

(*) جامعة البحرين – كلية الآداب

بسبب خفاء الإعراب وعدم وجود القرينة التي تميز الفاعل من المفعول في نحو ضرب موسى عيسى. (7)

3- رفع اللبس عن طريق الصياغة، ومنه الإتيان بنون الوقاية لتقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث في نحو (أكرمني)، ومن التباس ياء المتكلم بياء الخطاب فيه، ومن التباس الفعل بالإسم. (8)

4- رفع اللبس بالإعراب وهو من أهم الضوابط

السابقة، وسنقف عليه وقفة متأنية لنتبين حقيقته بين مجرد كونه علامة المواقع الإعرابية المختلفة، وبين وظيفته في الدلالة على المعاني. ويجب التنبه هنا إلى أن الإعراب يشكل عاملا واحدا من عوامل كثيرة – في العربية- لإفراز الدلالة وتوليدها، فهو ليس العامل الوحيد، ولكنه من أهم العوامل. وتظهر هذه الأهمية جلية في نحو (ما اً حسن زيد) برفع (زيد) في النفي، وبنصبه في التعجب، وبجره في الاستفهام، فلولا الإعراب لا لتبست هذه المعاني. (9)

ولا ريب أن العلامة الإعرابية رمز يدل على الوظيفة الدلالية للكلمة، وهذا يعني أن الإعراب ليس مجرد صناعة نحوية فحسب، وإنما هو وسيلة لبيان المعاني. فهذا السيوطي ينص على أن القصد من الإعراب هو الإبانة عن المعاني المختلفة (10)، وأن الأصل فيه أن يكون للفرق بين هذه المعاني. (11). ويقول الجامي: (... فإذا تداولت المعاني المختلقة المتقضية للإعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها، ينبغي أن تكون علاماتها أيضا كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني، ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني. وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب، لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب يدل على صفته. ولاشك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضا متأخرا عن الدال عليه. وهو مأخوذ من أعربه، إذا أوضحه. فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية ". (12)

فالجامي ينطلق من نظر واضح وتصور دقيق لوظيفة الإعراب الدلالية في خدمة المعاني.

وذكر أبو علي الشلوبين أن فائدة الإعراب- في الأصل-"الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل". (13
)

وبالرغم من كثرة هذه النصوص القاطعة في الوظيفة الدلالية للإعراب، ، يميل كثير من النحاة ولاسيما القدماء إلى القول بالصناعة النحوية فحسب في تفسيرهم العلامة الإعرابية، فالرفع عندهم علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة. (14) وهذا مما جعل ابن هشام يأخذ على المعربين مراعاتهم ما يقتضيه ظاهر الصناعة، وإغفالهم مراعاة المعنى، وذكر أنه كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك.ولذلك نص على أن " أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا". (15)

وإذا قصرنا الإعراب علما مجرد الصناعة النحوية على نحو ما ذهب إليه هؤلاء النحاة، فإننا نصطدم ببعض الأمور- في زعمهم أن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، وتظهر هذه الأمور جلية فيما يأتي:

1- الأفعال التي تدل على المشاركة في صيغة (تفاعَل) نحو تضارب وتقابل وتقاتل، وصيغة فاعَل نحو ضارب وقابل وقاتل وغيرها.

2- التنازع في نحو (ضربت وضربني زيد)
و (ضربني وضربت زيدا).

3- أفعال المطاوعة نحو انكسر وانغلق وانشق وتدحرج وتعلم وتشرد وغيرها.

أولا: تأتي الأفعال الدالة على المشاركة في صيغتي (تفاعَل و (فاعَل) كما في تضارب وضارب ونحوهما من مثل قولنا: (تضارب زيد وعمرو)، فجاء كل من (زيد) و (عمرو) مرفوعين على الفاعلية في البنية النحوية للجملة، مع أن المعنى يدل على أن كل واحد منهما ضاربٌ – أي فاعل قائم بالضرب- ومضروب أي مفعول يقع عليه الضرب. وإذا كان المعنى كذلك فلم اختص اللفظان بالرفع دون النصب؟ وتجيب الصناعة النحوية عن هذا، بأن

الأول (زيد) فاعل مرفوع والثاني (عمرو) معطوف عليه مرفوع مثله. ولكن هذا لا يرفع الإشكال في كون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا به في آن واحد!

وتصبح المسألة تعقيدا في صيغة (فاعَل) إذ لا يلزم فيها حرف العطف على نحو قولنا: (ضارب زيد عمرا) حيث يرفع (زيد) على أنه فاعل، وينصب (عمرو) على أنه مفعول به. ولكن ألا يحتمل أن يكون (عمرو) فاعلا كذلك، بمعنى أنه إذا ضاربه زيد، ألا يرد عليه الضرب بالضرب، فإن لم يكن فاعلا بهذا المعنى، ألا يكون فاعلا بالمعنى السلبي؟ يعني بعدم الرد على الضرب بالضرب، ولكن بالدفاع عن نفسه بيديه، أو بأي وسيلة؟ فهو فاعل في كلا الحالين، لأنه يقوم بفعل معين، وكذلك الأمر في (زيد) إذ يحتمل أن يكون مفعولا به. والدليل على احتمال كون (عمرو) مشتركا مع (زيد) في الفاعليةَ ما نقله ابن هشام من تجويز بعض النحويين رفع نعت (عمرو) في نحو: (ضارب زيدٌ عمرا الجاهلُ) لأنه نعت المرفوع في المعنى، ولأن كليهما مشتركان في إيجاد الفعل، (16) فلولا تضمن (عمرو) معنى الفاعلية لما صح رفع نعته. هذا ويصح في (الجاهل) أن يكون نعتا مقطوعا إلى الرفع في ذم على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

والمسوغ الذي اعتمده النحاة في تخصيص (زيد) بالفاعلية، مسوغ وضعي يعتمد على فكرة الإسناد الذي تواضعوا عليه في تعريفهم الفاعل بأنه الاسم المرفوع المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه. (17) أو بأنه ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به. (18)

ويرى الرضي الأستراباذي أن صيغة (فاعل) تأتي لنسبة المشتق منه إلى أحد الشيئين، "وذلك أنك أسندت في (ضارب زيد عمرا) أصل ضارب– أي الضرب– إلى (زيد)، وهو أحد الأمرين، أعني زيدا وعمرا". (19)

ومهما يكن من أمر فإن ص ذ ا المسوغ يصادم المعنى في صيغة (فاعل)– كما سلف– لأنه مسوغ قائم على الصناعة النحوية البحتة، من غير نظر دقيق إلى دلالة التركيب.

وقد يظهر لنا مسوغ آخر لتخصيص (زيد) بالفاعلية دون (عمرو)، ذلك هو دلالة السياق على مبادرة (زيد) بالفعل، خلافا لما ذهب إليه الرضي من إنكار هذا الاحتمال بقوله: " وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب (فاعَل) هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب". (20)

وسواء اتفقنا مع الرضي في قضية المبادرة والشروع أم اختلفنا، فإن ذلك لا ينفي كون (عمرا) في الجملة السابقة فاعلا في المعنى على النحو الذي سلف بيانه.

وتبقى المشكلة قائمة، لها حل ظاهري قديم لا يتجاوز اللفظ، وذلك بالقول إن المرفوع فاعل والمنصوب مفعول به، أو القول بوجوب الترتيب الأصلي في الجملة الفعلية،بحيث يكون الأول فاعلا والثاني مفعولا به لأن التركيب فيه لبس.

وبهذا يكون المعنى على حاله من الاضطراب والتأرجح بين الفاعلية والمفعولية. وهذه حقيقة يجب التسليم بها، لأن طبيعة الأفعال التي تدل على المفاعلة فيها اشتراك في القيام بالفعل من قبل طرفين، وفيها اشتراك في وقوع الفعل على الطرفين كليهما.

والحقيقة أن هذه المسألة شغلت القائلين بأن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، ولكنهم لم يتنازلوا عنها رغم ما اعترضهم من إشكالات في بعض النصوص، ومنها قول أوس بن حجر في وصف حمار وحشي يسوق أتانه:

تُواهِقُ رجلاها يداها ورأسُهُ

لها قَتَبٌ خَلْفَ الزَميلةِ وادِفُ

ومعنى البيت أن هذه الأتان تكاد رجلاها تسبق يديها لشدة سرعتها، ورأس الحمار أصبح كالقتب لها لملازمتها إياها.

وقوله: (تواهق رجلاها يداها) كقولك: (ضارب زيد عمرو) برفع الاسمين، وذلك مما يشكل. وليس أدل على وقوع الإشكال في هذا البيت أنه روى برفع (يداها)

وبنصبه. قال تاج الدين الإسفراييني معللا وجه الرفع: " إن الفاعل لما لم يتميز من المفعول بالذات، بل بالوضع، لكون الفعل مما يستوي فيه الطرفان، بحيث ينعكس عكسا سواء- رفع الاسمين معا بعده على سبيل توهم الفاعلية فيهما معا، لما كانت تصح في كل واحد منهما على سبيل البدل، وللعدول به إلى غير ذلك ندحة للمساغ ". (21)

فالإسفراييني هنا يتعصب لتغليب الصناعة النحوية على الوظيفة الدلالية للفاعل في قوله " وللعدول به إلى غير ذلك ندحة للمساغ" حيث يميل إلى رفض رفع الاسمين كن معا، مع أنه يصرح بأن العامل- وهو الفعل هنا- مما يستوي فيه الطرفان.

وكذلك يظهر تعصب الإسفراييني للصناعة النحوية حينما يقرر أن الفاعل لا يتميز من المفعول " بالذات" بل "بالوضع" أي بما تواضع عليه النحاة وقرروه من قواعد. والبيت من شواهد سيبويه،وقد رواه برفع(يداها) على إضمار فعل (22).

ورواه البغدادي:

تُواهِقُ رجلاها يديه ورأسُه "

له نَشَر فوق الحَقيبة رادِفُ

بنصب (يديه)، وبتذكير الضمير فيه ليعود على الحمار. وقال (معلقا على الرواية الرفع عند سيبويه " وأنشده "[يعني سيبويه-]: (تواهق رجلاها يداها) برفعهما، على أن اليدين مضافة إلى ضمير مؤنث، وهو ضمير الأتان. والشاهد فيه رفع (يداها) بإضمار فعل، ولم يجعلهما مفعولين، فكأنه قال بعد قوله: (تواهق رجلاها): تواهقهما يداها، محمول على المعنى، لأنه إذا واهقت الرجلان اليدين، فقد واهقت اليدان الرجلين". (23)

ونقل البغدادي عن ابن خلف في شرحه شواهد سيبويه، وكأنه يتبنى تعلب له لوجه النصب قائلا: "اليدان منصوبة بتواهق. وإنشاده: (تواهق رجلاها يديه)، والمعنى يوجب أن تكون اليدان مضافة إلى ضمير مذكر، وهو ضمير الحمار، وذلك أن المواهقة هي المسايرة، وهي المواعدة، والحمار يقدم أتانه بين يديه، ثم يسير خلفها، يعني أن يديه تعملان كعمل رجلي الأتان، ورأسه فوق عجز الأتان كالقتب الذي يكون على ظهر البعير". (24)

وتفسير الضمير في هذا الوجه أقرب إلى المعنى في تحقيق الصورة الشعرية التي يريدها الشاعر، ولكنه لا يرفع الإشكال والتداخل بين الفاعل والمفعول في (رجلاها) و (يديه).

وعقد المبرد في المقتضب بابا- بعنوان: " ما يحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود" (25)- روى فيه الشاهد بنصب (يديه)، ثم قال: " فمن أنشده برفع (اليدين) فقد أخطأ، لأن الكلام لم يستغن، ولو جاز لجاز: (ضارب عبدُ الله زيد)، لأن من كل واحد منهما ضربا". (26)

وواضح أن المبرد هنا يعتمد على القياس في تصحيح الرواية عنده متعصبا لصناعته النحوية.

وخلاف هذا الذي ذهب إليه المبرد ما ذكره محمد بن جعفر التميمي من إباحته للشاعر " أن يستعمل معنى في الإعراب، ولا يجوز مثله في الكلام، ولكن يجوز له هو أن يستعمله. وهو أن يقول: (قاتل زيد عمرو)،لأن كل واحد في المعنى فاعل بصاحبه". (27) ثم أورد الشاهد برواية الرفع معقبا عليه بقوله: "وقد زعم قوم أن هذا لا يجوز، وقالوا: هو فسماد الإعراب، وقلب ما عليه الأصول".(28)

فالتميمي يحمل وجه الرفع على الضرورة الشعرية، لكي لا يفسد الصناعة النحوية.

ويتبين من هذا كله أن سبب الإشكال في البيت هو الغموض الذي اعترى المعنى من فعل (المواهقة)، لأنه (مفاعلة) تقتضي مشاركة الفاعل والمفعول في القيام بالفعل، وذلك مما أوقع النحاة في اختلاف إعراب (اليدين)، أهو فاعل مرفوع؟ أم أنه مفعول به منصوب؟ وقاد هذا الخلاف بينهم إلى خلاف آخر في الضمير المتصل باليدين، أهو مؤنث يعود على الأتان؟ أم أنه مذكر يعود على الحمار؟

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر: (29)

قَدْ سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَما

الأفْعُوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما

يصف راعيا بخشونة قدميه وغلظ جلدهما، فالحيات لا تؤثر فيهما. والبيت من شواهد سيبويه، استشهد به على إضمار فعل الناصب للأفعوان معللا ذلك بقوله: " لأنه قد علم أن القدم ها هنا مسالِمة، كما أنها مسالَمة، فحمل الكلام على أنها مسالَمة". (30)

ونقل محمد بن جعفر التتميمي توجيها آخر في البيت هو " أن قوله: (القدما) يريد به (القدمان)، وأنهما فاعلان، وأن (الشجاع) و (الافعوان) مفعولان، ولكن أسقط النون، كما أسقطها في قوله:

أَبَنِي كليب إن عَمَّيَّ اللَّذا

قَتَلا الملوكَ وفَكَكا الأغْلالا (31)

ثم رد هذا التوجيه بحجة أن حذف النون من الاسم الموصول- في هذا البيت- حسن لطول الاسم، ولا يجوز فيما تقدم، (32) يعني في (القدما).

وهذا التوجيه منقول عن الكوفيين، كما صرح به ابن جني. ولهم فيه عدة شواهد غير ما ذكره التميمي. والرواية عندهم على هذا بنصب (الحيات)، لأنهم ذهبوا إلى أن الشاعر أراد القدمان فحذف النون، (33) على نحو ما تقدم.

ورواه السيرافي بنصب (الحيات) وما بعده، وعلق على روايته قائلا: " وكان الوجه (الأفعوانُ والشجاعُ الشجعمُ)، غير أن قوله: (قد سالم الحيات منه القدما) يوجب أن القدم أيضا قد سالمت الحيات، لأن باب المفاعلة يوجب اثنين كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثلما يفعل به صاحبه، فلما ذكر مسالمة الحيات للقدم، دل أن القدم قد سالمت أيضا، فكأنه قال: وسالمت القدم الشجاع الشجعما، فحذف لما ذكرنا." (34)

واستشهد بعض النحاة بالبيت-(الحيات)- مثالا على " إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس"، وذلك من باب (خرق الثوبُ المسمارَ)، و (كسر الزجاج الحجرَ). (35) وهذا عجيب، لأن أمن اللبس واضح في مثل هاتين الجملتين، لتمام وضوح القرينة، ولخلو السياق فيهما من إشكالات دلالية أو مجازية، بخلاف الشاهد الذي يعبر عن مجاز في قوله: (قد سالم الحيات منه القدما)، فضلا عن أن الفعل (سالم) مختلف عن (خرق) أو (كسر)، فسالم يدل على مفاعلة تقتضي المشاركة كما تقدم. ويجاذبك في الشاهد معنى المسالمة من طرفين، فالرِّجل تسالم الحيات، لأن الحيات تتحمل وطأتها، والحيات تسالم الرجل لأن الرجل تتصف بالغلظة.

فلا يسوغ- إذن- قياس (خرق الثوب المسمار) على هذا الشاهد ونحوه، ولكنه تورط النحاة فيما قرروه سلفا من القواعد النحوية، فلابد لها عندهم من قياس وإن كان بعيدا!

فما المخرج؟ الخرج هو التوسع في جواز حمل مثل هذا الشاهد وسابقه على المعنى وعلى اللفظ سواء بسواء، فلابد من الجمع بين المعنى الذي يدل على قيام الجهتين معا بالفعل، وبين اللفظ الذي يقرر سلامة بنية التركيب نحويا وفقا لنظرية العامل، التي تقتضي أن المرفوع فاعل اصطلاحا وتواضعا، كما ذهب إليه القدماء من النحويين. وهذا يعني أنه لابد من التفرقة بين الفاعل النحوي، وهو الذي تقتضيه الصناعة، وبين الفاعل الحقيقي، وهو الذي يفهم من معنى التركيب. وبالجمع بينهما في ضوء هذا التصور تسلم القاعدة التي فرضت الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية، من غير حاجة إلى التأويل بالضرورة، ويسلم المعنى ويصح بوجهيه، وذلك على النحو التالي:

في الشاهد الأول وجهان: فإذا حملناه على اللفظ كانت الرواية: (تواهق رجلاها يديه)، والمعنى أن رجلي الأتان تسايران يدي الحمار. ويكون الرجلان فاعلا واليدين مفعولا.

وإذا حملناه على المعنى كانت الرواية (تواهق رجلاها لِداها)، وتقع المفاعلة من كل من (الحمار) و (الأتان). ولابد عندئذ من تقدير محذوف يكون عاملا في رفع

(يداهـا)، وتأويلـه (وتواهـق يداهـا رجلاهـا)، لأن اليدين مواهِقتان كما أنهما مواهَقتان.

في الشـاهد الـثاني وجهـان: فإذا حملناه على اللفظ كانت الـرواية: (قـد سـالم الحيات منه القدما) برفع (الحيات) عـلى الفاعـلية ونصـب القـدم على المفعولية وما بعده على البدلية، والمعنى أن الحياة تسالم القدم.

وإذا حملـناه عـلى المعـنى كـانت الرواية برفع كل من (الحيـات) و (القدم)، على أن نون المثنى محذوفة تخفيفا للضرورة، وتأويل المعنى على هذا الوجه يلزمه إضمار فعل قبل (القدم) والتقدير: (سالم القدمان)، ونصب (الأفعوان) و (الشـجاع) بـأعني، وذلـك اً قـوى للمعنى من نصبهما، على البدلية كما جاء في الوجه الأول.

وهكـذا تـتداخل الفاعـلية والمفعوليـة في الأفعال الدالة عـلى المشـاركة، ممـا يـؤدي إلى إشـكال ظاهـر في القاعدة النحوية لدى المتلقي، ويكون الفيصل في رفع الغموض عن التركيـب– عـندئذ– مـراعاة المعـنى اً كـثر مـن التمسـك بـالقواعد–الـنحوية، فيسـلم المعـنى، ويفهـم مـن التعـبير الفاعلية من طرفين والمفعولية من طرفين في آن واحد.

ثانيا: التنازع في نحو (ضربت وضربني زيد)

و (ضـربني وضربت زيدا)، حيث يفهم من زيد معنى الفاعلية والمفعولية معا في الجملتين، ومع ذلك فقد رفع في الجمـلة الأولى ونصـب في الـثانية. ومـثل هـذا التركيـب يفـرض على الكلام تداخلا بين الفاعل والمفعول من حيث المعنى، وإن كان التداخل مفسرا في الصناعة النحوية. وقد سـبق إلى بيانـه سـيبويه، فعقد له عنوانا قال فيه: " هذا بـاب الفاعـلَيْن والمفعوليْـن الـلذين كـل واحـد منهما يفعل بصـاحبه مـثل الذي يَفْعَل به "، (36) وهذا العنوان فيه دلالـة واضـحة عـلى الـتداخل بـين الفـاعل والمفعول. وربمـا قصـد إلـيه سـيبويه قصـدا، ولم يطـلق عـليه بـاب التنازع الذي عرف به فيما بعد.

وفسر سيبويه هذا التداخل في موقع (زيد) في الجملتين بقولـه: " تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في الـلفظ أحـد الفعـلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقـع [– أي وقـوع الفعـل الأول عـلى المفعـول مـن جهـة المعنى–] إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كـان هـذا الـذي يـليه أولى لقـرب جواره، وأنه لا ينقض معـنى، وأن المخـاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد.) "(37)

وهـذا تفسير صناعي، ولكنه لا يغفل المعنى، بل ينص سـيبويه في موضـع آخـر على أن "الفعل الأول في كل هذا مُعْمَـل في المعـنى، وغـير مُعْمَـل في اللفظ، والأخر مُعْمَل في اللفظ والمعنى ." (38)

وهـذا الـذي ذهـب إليـه يـه ميـبويه مـن أن العـامل الـنحوي في بـاب التـنازع هو الفعل الثاني لقربه هو الذي أخـذ به البصريون من بعده، خلافا للكوفيين الذين أعملوا الأول لسبقه."(39)

ويظهـر مـن هـذا كلـه أن (زيـدا) في البـنية العميقـة للجملـتين فـاعل ومفعـول به في المعنى في آن واحد، ولكن العـامل هـو الـذي يقـرر الفـاعل والمفعـول نحويـا، وعليه يجري تحديد العلامة الإعرابية.

ثالـثا: وكذلـك يقـع مـثل هـذا الـتداخل بـين الفـاعل والمفعـول– بالـنظر إلى أصل المعنى– في أفعال المطاوعة من صيغ مختلفة منها (انْفَعَل) و (تَفَعَّل) و (فَعَل) نحو اندفع وانكسر وانزعة وتعلم وتشرد وتدحرج وغيرها.

" ومعـنى المطاوعـة أن تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه، إمـا بـأن يفعـل مـا تـريده، إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل." (40)

وقـال الصـبان: "المطاوعـة قـبول فـاعل فعل أثر فاعل فعـل آخـر يلاقيـه اشتقاقا. وإن شئت قلت: حصول الأثر من الأول للثاني، مع التلاقي اشتقاقا." (41).

ومـثل هـذه الأفعـال لا تحتاج إلى مفاعيل لأنها لازمة في أصلها ولكن التعدية مفهومة منها معنى لا لفظا، وذلك باعتـبار أن كـل فعـل مـن هذه الأفعال المطاوعة له أصل، وهو يطاوع أصله بإرادة الفاعل، فإذا قلت: (اندفع زيد)، فأصـله (دفعت زيدا فاندفع زيد). فدفع فعل متعد وفاعله

الـتاء، وأثره الاندفاع، ومفعوله (زيد). و(اندفع) فعل لازم وفعالـه (زيد)، فزيد على هذا فاعل ومفعول به لو اعتبرنا بالمعنى وباللفظ على السواء رجوعا إِلى أصل الفعل. وكذلك إِذا قـلت: (عـلمتُ عمـرا فتعـلم عمرو)، و (مددت الحبل فامـتد الحـبل)، فعـلمت فعـل مـتعد وفاعلـه التاء، وأثره التعـلم، وتعـلم لازم وفاعلـه (عمـرو)، وقـد قـوع عليه أثر العلم وهو التعلم.

وكـل مـن (زيـد) في المـثال الأول، و (عمـرو) في المثال الـثاني، و (الحـبل) في المـثال الثالث فاعل ومفعول، على الـنحو الـذي تـبين. ولكـن الألفـاظ الـثلاثة مـرفوعة عـلى الفاعـلية، مـراعاة لـلفظ الفعـل، فـلم لم تنصـب عـلى المفعولية، مراعاة للمعنى المفهوم من أصل الفعل المطاوع؟

والجواب أن النحاة لا يلتفتون في صَناعتهم الـنحوية إِلى الأصـل المطـاوع لكـل فعـل مـن هده الأفعال. وعـندما يطـوى هــذا الأصل تسلم عندهم القاعدة النحوية فيكون (اندفع زيد) فعلا وفاعلا وحسب.

وموقـف الـنحاة هـنا– في تجـنب الخـوض في أصـل المعـنى– أقـوى مـن موقفهم من أفعال المشاركة، وذلك أن كـلا من الفاعل والمفعول مذكوران في أفعال المشاركة، وأما في أفعـال المطاوعـة فـلا ذكـر لـلمفعول وإنمـا اعتـبر فيهـا الفـاعل والمفعـوِل شـيئا واحـدا بالنظر إِلى أصولها المطاوعة في حقيقة المعنى.

والسـبب في أن الموقف، هنا اً قوى هو أن هذه الأصول غـير مذكورة في الكلام، ولا تذكر إِلا في المعالجة الصرفية للأفعال.

ولـو نظـرنا إِلى أصـل أفعال المطاوعة لاتضح أنه عبارة عـن جملـتين: (دفعـت، زيدا) و (اندفع زيد)، فزيد وقع مفعـولا مـرة، ووقع فاعلا مرة أخرى، ولا ضير إِذ جاء في جملـتين مختلفتين، وذلك لا يضر بالتركيب ولا يؤدي إِلى أي إِشـكال. وهــذا يعــنى أن الــتداخل بــين الفاعــلية والمفعوليــة في أفعــال المطاوعــة إنمــا يقــع عــلى المســتوى الدلالـي، بالـنظر إِلى أصـل الفعـل، فيكـون (زيد) المفعول فـاعلاً. وأمـا عـلى المستوى الـنحوي فالتركيب الذي ورد فيـه (زيد) يبقى سليما لا إِشكال فيه، باعتبار أنه ورد في جملتين مختلفتين، وإن كانت الثانية نتيجة للأولى.

وقـد افـترض الدكـتور مـازن الوعـر أن أفعال المطاوعة أفعال مبنية للمجهول، وأنها تقوم على عملتين: إِحداهما دلاليـة، والأخـرى نحويـة، واحـتج على فرضيته بغياب الفـاعل الحقيقي في أفعال المطاوعة، وهذا يعني أن (زيدا) في قولـك: (اندفـع زيد) فاعل نحوي،وليس فاعلا دلاليا؟ (42) لأن (زيدا) في أصله مفعول به كما تقدم.

ونخـلص مـن هـذا كلـه إِلى أنـه لا يمكـن إِنكـار وقوع الــتداخل بــين الفاعــلية والمفعوليــة في بعــض الصــيغ والتراكيب العربية، وأن المشكلة فيها ليست محسومة بعد حسـما قاطعا إِلا بالتمييز بين الفاعل النحوي وبين الفاعل في المعنى.

هوامش البحث

(1) انظـر في ذلـك كتيـبا بعـنوان: مواضـع اللـبس عـند الـنحاة والصــرفيين، لــزين الخويســكي، دار المعــرفة الجامعيــة، الإسكندرية 1989 م.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ت، 2 /73.

(3) نفسه

(4) سورة يوسف/83.

(5) همـع الهوامـع شـرح جمـع الجوامـع، للسـيوطي، تح. عبد العـال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م، ج 40/1.

(6) شرح المفصل،ج 11/1–12.

(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1939، ج 180/2.

(8) همع الهوامع، ج 223/1.

(9) المقدمة النحوية لطاهر بن أحمد بابشاذ،تح. محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة، 1978 م، ص 76. وانظر التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن علي الصيمري، تح. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982 م، ج76/1.

(10) همع الهوامع، ج 40/1.

(11) الفرائد الجديدة، للسيوطي،تح. محمد الكزني) وزارة الأوقاف، بغداد، 1977م، ص 201.

(12) الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح. أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف، بغداد، 1983 م،ج194/1.

(13) التوطئة، لأبي علي الشلوبين،تح. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1981 م، ص 116.

(14) انظر المفصل في علم العرب، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، 1323 هـ، ص 18. وانظر شرح المفضل، لابن يعيش ج 73/1.

(15) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1964م، ص684.

(16) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام،تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، 1988م، ص 54.

(17) شرح الرضي على الكافية، للزضي الأستراباذي، تح. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م، ج 185/1-186
.

(18) همع الهوامع، ج 253/2.

(19) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تح. محمد نور الحسن وآخرين، المكتبة التجارية، القاهرة، 1939 م، ج 96/1.

(20) نفسه (101/1.

(21) انظر لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد الإلسفراييني،تح. بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرفاعي، الرياض، 984 (م، ص 221-222.

(22) الكتاب، لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،1977 م، ج 287/1.

(23) شرح شواهد المغني، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح. عبد العزيز رباح و"حمد دقاق، مكتبة دار البيان، دمشق، 1973م، ج 171/1.

(24) نفسه ج 171/1-172.

(25) المقتضب، للمبرد، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت،ج 281/3.

(26) نفسه ج 285/3.

(27) ضرائر الشعر، محمد بن جعفر التميمي، تح. محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هد ارة، منشأ ة المعارف، الإسكندرية، 1973 م،ص106.

(28) نفسه ص 107.

(29) من أرحاز العجاج، وقيل لأبي الحيان الفقعسي، وقيل لساور بن هند العبسي، وقيل للتدمري،وقيل لعبد بني عبس ونسب لغيرهم. انظر شرح شواهد المغني، للسيوطي، بتصحيح الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت،1966 م، ج 2/ 973، والمقتضب ج 283/3، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي،تح. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، 1987م، ص 539-340.

(30) الكتاب ج 287/1، والمقتضى ب ج 283/3.

(31) ضرائر الشعر، للتميمي، ص 108.

(32) نفسه.

(33) انظر الخصائص، لابن جني، تح. محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، ج 430/2.

(34) ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تح. عوض القوزي، مطابع الفرزدق، الرياض، 1989 م، ص 246.

(35) مغني اللبيب عن كتب الأعاريبج 781/2.

(36) الكتاب 73/1

(37) نفسه 73/1-74.

(38) نفسه 77/1.

(39) شرح الرضي على الكافية 204/1 وما بعدها.

(40) المنصف، لابن جني، تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954م، ج 11/ 71.

(41) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ح 89/2.

(42) انظر التوليد النحوي الدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العد د 36، الرباط، 1992، ص 33.

المراجع

أولا: الكتب

أ- التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن علي الصيمري، تح. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982م.

2- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تح. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1981 م.

3- حاشية الصبان على شرح الاشموني علي ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

4- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تح. **حسن** هنداوي، دار القلم دمشق، 1987 م.

5- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح. محمد محيي الدين **عبد** الحميد، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1939.

6- شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تح. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م.

7- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تح. محمد نور الحسن وآخرين، المكتبة التجارية، القاهرة، 1939 م.

8- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1988م.

9- شرح شواهد المغني، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح. عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، مكتبة دار البيان، دمشق، 1973 م.

10- شرح شواهد المغني، للسيوطي، بتصحيح الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1966م.

11- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

12- ضرائر الشعر، محمد بن جعفر التميمي، تح. محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973 م. 13- الفرائد الجديدة، للسيوطي، تح. محمد الكزني، وزارة ا لاوقاف، بغداد، 1977 م.

14- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح. أسامة الرفاعي ، وزارة الاوقاف، بغداد، 1983 م.

15- الكتاب، لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977 م.

16- لـباب الإعـراب، لـتاج الديـن محمـد بـن محمـد الإسـفراييني،تح. بهـاء الديـن عـبد الوهـاب، دار الرناعي، الرياض، 1984 م.
17- مـا يحـتمل الشـعر مـن الضـرورة، لأبـي سـعيد السـيرافي،تح. عـوض القـوزى، مطـابع الفـرزدق، الرياض.
18- مغـني اللـبيب عـن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح. مـازن المـبارك ومحمـد عـلي حمـد الله، دار الفكـر، دمشق، 1964 م.
19- المفصـل فـي عـلم العـربية، للزمخشـري، دار الجيل، بيروت، 1323 هـ.
20- المقتضـب، للمـبرد، تـح. محمـد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
21- المقدمـة الـنحوية لطاهـر بـن احمد بابشاذ،تح. محمد) أبـو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة،1978م.
22- المنصـف، لابن جني، تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954 م.
23- همـع الهوامـع شـرح جمـع الجوامع، للسيوطي، تح. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975 م.

<u>ثانيا: ا لمجلات</u>

مجـلة اللسـان العـربي، العدد 36، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،الرباط، 1992.